

2736

من وزير المالية إلى

الموضوع: حول الخسائر الناتجة عن عملية مراجع جبائية وعن سرقة تعرضت لها المؤسسة.

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 23 أكتوبر 2015

تبعاً لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن طلبكم معرفة هل يمكن لضبط قاعدة الضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات طرح الخسارة الناتجة عن عملية مراجعة جبائية آلت إلى التقليل من فائض الأداء على القيمة المضافة والضريبة على الشركات، والخسارة الناتجة عن سرقة تعرضت لها خزينة الشركة والتي تم تسجيلها ضمن الخسائر الاستثنائية بالحساب 636، يشريني إعلامكم أنه بصرف النظر عن كيفية تسجيل الخسائر موضوع مكتوبكم بالمحاسبة فإن نظامها الجبائي يضبط كما يلي:

1- بالنسبة إلى الخسائر الناتجة عن تعديل فائض الأداء تبعاً لعملية مراجعة جبائية:

لا يمكن اعتبار تعديل فائض أداء في إطار مراجعة جبائية أنها خسارة ولا يمكن أن يكون لهذه العملية أي تأثير على النتيجة الجبائية.

هذا ويمكن طرح ضمن الأعباء فقط الأداء على القيمة المضافة الذي تمت المطالبة به في إطار عملية مراجعة جبائية في الحالات التي لم تستخلصه فيها المؤسسة لدى الحريف.

ولمزيد التوضيح حول الموضوع يمكن الرجوع إلى المذكرة العامة عدد 28 لسنة 2012 المتوفرة بالموقع الإلكتروني للوزارة: www.impôts.finances.gov.tn

2- بالنسبة إلى الخسارة الناتجة عن سرقة الخزينة:

تقبل الخسارة المذكورة للطرح من قاعدة الضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات فقط إذا صدر في شأنها حكم بات.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير و الاحترام .

والسلام

عن وزير المالية وبتفويض منه
الحيدري العام للدراسات
والتشريع الجبائي

الإمضاء : حسيبة جراه اللواتي